

## قراءة علمية في كتاب

الشيخ الأسعد بن علي قيدارة<sup>(١)</sup>

### بطاقة الكتاب:

- اسم الكتاب: الإمام الخميني رحمته الله - الأصالة والتجديد -
- اسم المؤلف: الشيخ نعيم قاسم
- بيانات النشر: ط ٣، بيروت، دار المحجة البيضاء، ١٤٣٤ هـ. ق / ٢٠١٣ م.

### مقدمة:

يعدّ الإمام الخميني رحمته الله من الشخصيات الفذة التي قلّمَا يجود بها الغيب، وتتفتّق عنها حجب التاريخ البشريّ في مطالع القرون ومطايوي العصور.

ولقد أضحت شخصيته وفكره محور اهتمام الباحثين والدارسين في مشارق الأرض ومغاربها.

(١) باحث في الفكر الإسلاميّ، من تونس.

والكتاب الذي بين أيدينا «الإمام الخميني - الأصول والتجديد» دراسة تحليلية لفكر الإمام، ومحاولة جادة لتلمس معالم خط الإمام في الجانبين النظري والتطبيقي معاً. يقول المؤلف في مقدمة الكتاب: «تناولت معالم خط الإمام الخميني (رضي الله عنه) من خلال أقواله ومواقفه؛ مبيّناً الأصول والتجديد فيهما، فنشرت ما يساعد على تنسيق الأفكار...».

فهي دراسة تحليلية لفكر الإمام، بقصد إبراز أصالة هذا الفكر وتجذره في منظومة النص المقدس، وكذلك تجدد هذا الفكر وقدرته على مواكبة العصر. ومن هنا كان العنوان: «الإمام الخميني - الأصول والتجديد». ومما يرفع سقف توقعات القارئ من الكتاب أنّ مؤلفه (الشيخ نعيم قاسم) من الرموز المشهورة التي نهلت من معين هذه المدرسة، وتشربت من عذب ماء هذا الفكر، واندرت في مساراته التاريخية العملية.

ويقع الكتاب في أربعمئة وثمانين صفحات من الحجم المتوسط، قسّمه المؤلف إلى مقدمة وسبعة فصول، عالج فيها تباعاً الموضوعات الآتية:

- الثابت والمتغيّر.
- ولاية الفقيه والحكم الإسلامي.
- الاستقلال ورفض التبعية.
- إدارة الدولة.
- قضايا ومواقف.
- طروحات جديدة.
- الإمام الخميني وخط الإمام الخميني.

والقراءة العميقة لهذه الفصول تقودنا في النهاية إلى خمسة محاور رئيسة حام حولها الكتاب، سنستعرض تفاصيلها في هذه القراءة.

## أولاً: الثابت والمتغير:

من الثنائيات التي أثرت على مسار الفكر الإسلاميّ عموماً هي: ثنائية «الأصالة والتجديد»، وثنائية «الثابت والمتغير». وقد قادت هذه الثنائيات الأفهام القاصرة إلى سقوط مروّع في التسيّب والانحراف عن جوهر الدين وثوابته باسم التجديد، وسقطت فئات أخرى في التحجّر والتزمّت باسم الأصالة.

وفي الكتاب محاولة لتأكيد توازن مدرسة الإمام الخميني عليه السلام ونجاحها في التوفيق بين الثابت والمتغير، بين قداسة النصّ ومواكبة العصر ومتطلّباته وتقديم الحلول للمستجدّات؛ فمدرسة الإمام تؤمن بشموليّة الإسلام وبناء الإنسان الذي هو محور رسالات الأنبياء عليهم السلام، و«لا يوجد نظام في العالم يهتمّ بالإنسان من قبل انعقاد نطفته إلا الإسلام الذي يواكب توجيهه ورعايته بالأحكام الشرعيّة والتفصيليّة في كامل مراحل حياته إلى موته»<sup>(١)</sup>.

هذا التمسك بشموليّة الإسلام - إلى جانب التمسك بالنصّ القرآنيّ وروايات النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام - هو من تجلّيات الأصالة عند الإمام الخميني<sup>(٢)</sup>.

ويعمّق الإمام الشموليّة من خلال حديثه عن الوظيفتين الرئيسيتين للأنبياء عليهم السلام؛ وهما: تنمية معنويّات الناس واستعداداتهم، وإنقاذ المستضعفين من نير الظالمين.

ولأجل ذلك كان موضوع تزكية النفس وتهذيبها من العناوين البارزة في فكر الإمام، بل لعلّه من أجلى مظاهر شخصيّته؛ بوصفه من أبرز عرفاء عصره. وكان - أيضاً - عنوان التلازم بين العبادة والسياسة من المقولات المهمّة في فكره «الإسلام عبادة سياسة وسياسته عبادة»<sup>(٣)</sup>.

ودفاعاً عن فريدة المشروع الإسلاميّ المتأصل في بيئته، طرح الإمام شعار «لا شرقيّة

(١) قاسم، نعيم: الإمام الخميني - الأصالة والتجديد -، ط ٣، بيروت، دار المحجّة البيضاء، ١٤٣٤هـ. ق/ ٢٠١٣م، ص ٢٩.

(٢) انظر: قاسم، الإمام الخميني - الأصالة والتجديد -، م. س.، ص ٣١.

(٣) م. ن.، ص ٨٢.

ولا غربيّة»، فلا يمكن أن يكون فكرٌ ما أصيلاً وهو يتبع أحد المعسكرين الشرقيّ والغربيّ، ولذلك يرى الإمام الخميني الشعب الإيراني المتمسك بالإسلام الأصيل ومشروعه السياسيّ شعباً استثنائياً، حيث يقول «إنّ الشعب الإيرانيّ يمثّل اليوم -والحمد لله- ظاهرة استثنائية وشعباً استثنائياً لا نظير له، فأنتم -اليوم- لا يمكنكم أن تجدوا جميع شعاراته تتلخّص في شعار «لا شرقية ولا غربية»<sup>(١)</sup>.

ويمكن عدّ مبحث الاجتهاد والتجديد من أهمّ مباحث الفصل الأوّل من الكتاب؛ لأنّه يجلّل الرؤية الاجتهادية للإمام. وبالتالي، يشرح الأساس النظريّ العلميّ لأطروحة الأصالة والتجديد عنده، والتي يدور حولها جميع بحوث الكتاب. وقد بيّن المؤلف، ضمن هذا العنوان، كيف جمع الإمام بين الالتزام بمباني الاستدلال والاستنباط الفقهيّ التي تراكمت عبر السنين والتي يعبر عنها «بالفقه الجواهريّ» وبين متطلبات الزمان والمكان؛ فالإمام الخمينيّ من جهة يقول: «ألتمس من الشعوب الإسلامية عدم الخروج قيد أنملة عن الفقه التقليديّ الذي يمثّل هويّة مدرسة الرسالة والإمامة والضامن لترشيد الشعوب وإعزازها؛ سواء في ذلك الأحكام الأوّليّة أم الأحكام الثانوية»<sup>(٢)</sup>، ومن جهة ثانية يقول: «إنّ إحدى القضايا المهمّة للغاية في عالمنا المعاصر الصاحب تتمثّل في دور الزمان والمكان في الاجتهاد ونوعيّة القرارات... يجب أن تحرصوا على ألاّ يتهم الإسلام -لا سمح الله- بعدم القدرة على إدارة العالم؛ بما فيه من تعقيدات اقتصادية وعسكريّة واجتماعيّة وسياسيّة»<sup>(٣)</sup>. بل يدعو الإمام إلى الاستعداد لمشاكل المستقبل والتنبؤ بقضايا الغد وإشكالاته: «إنّ الحوزات العلميّة وعلماء الدين مطالبون دائماً باستيعاب حركة المجتمع والتنبؤ بمتطلباته واحتياجاته المستقبلية... فمن الممكن أن تتغيّر الأساليب الرائجة لإدارة أمور المجتمع في السنوات القادمة وتجد المجتمعات البشرية نفسها بحاجة إلى أفكار إسلامية جديدة؛ لإيجاد حلول لمشكلاتها. ولهذا ينبغي على علماء الإسلام الكبار أن يفكروا بذلك من الآن»<sup>(٤)</sup>.

(١) قاسم، الإمام الخميني - الأصالة والتجديد، م.س، ص ٤٢.

(٢) م.ن، ص ٥٠.

(٣) م.ن، ص ٥٧.

(٤) م.ن، ص ٥٨.

في ضوء هذه النظرية الاجتهادية يدعو الإمام إلى التجديد من بوابة الاجتهاد الشامل، وعدم التعقّد والاستيحاش من التنوّع الاجتهاديّ واختلاف آراء المجتهدين، ويحدّر من السقوط في التبعية للغرب تحت عنوان التجديد، كما يحدّر بشدّة من الجمود والتحرّج في أكثر من مورد؛ من ذلك ما جاء في رسالته إلى السيّد قديري الذي عاتب الإمام على فتواه بحليّة لعبة الشطرنج وفتاوى أخرى<sup>(١)</sup>.

### ثانياً: ولاية الفقيه والحكم الإسلاميّ:

هذا عنوان الفصل الثاني من الكتاب، وقد جُعِلَ محوراً ثانياً من محاور هذه القراءة. فولاية الفقيه أهمّ نظرية في الفكر السياسيّ الإسلاميّ على الإطلاق، ولها جذورها في تاريخ الفقه الجعفريّ خاصّة، وقد شهدت على يد الإمام الخميني عليه السلام نقلة على مستوى النظرية وتطوير الاستدلال والإثبات؛ كما تحوّلت معه إلى مشروع دولة ونظام سياسيّ قائم يدير شؤون الناس، ويعالج قضايا الاجتماع والسياسة والاقتصاد والسلم والحرب والقضاء والتعليم... على قاعدة الفقه الإسلاميّ وإشراف الوليّ الفقيه.

ولذلك يمكن عدّ نظرية الإمام الاجتهادية التي تحدّثنا عنها في الفقرة الأولى ونظريّته في ولاية الفقيه الركنين الأساسين لمشروع الإمام التّأصيليّ التجديديّ. ومن هنا، كان المؤلّف موفقاً في عنوانه الفصل الأوّل والثاني وفي تقديمهما على ما سواهما من فصول الكتاب؛ فالتسلسل المنطقيّ يقتضي ذلك.

وفي التفاصيل يستعرض المؤلّف الأساس العقديّ لولاية الفقيه، والتي تبني على الإيمان بأنّ الولاية بالأصل هي لله - سبحانه -، وأنّ الله منح هذه الولاية للنبي صلى الله عليه وآله، ويمثّل الإيمان بالإمامة امتداداً لهذه الولاية في أشخاص المعصومين عليهم السلام. ومع غيبة الإمام الثاني عشر تنتقل هذه الولاية إلى الفقيه العادل «فلا بدّ من وجود وليّ يقود الأمة ويوجّهها؛ جماعة وأفراداً»<sup>(٢)</sup>.

(١) قاسم، الإمام الخميني (الأصالة والتجديد)، م.س، ص ٩٣.

(٢) انظر: م.ن، ص ٦٧.

هذا القدر المتيقن متفق عليه تقريباً بين جميع الفقهاء، ولكن الاختلاف الحاصل هو في سعة هذا الدور المنوط بعهدة الفقهاء العدول وضيقة؛ فمنهم من اختزل هذا الدور في الأمور الحسينية؛ كالولاية على أموال الأيتام، والغائب، والأوقاف، والأموال مجهولة المالك...، ومن الفقهاء من قال بالولاية العامة للفقهاء العدول؛ أي أقروا بالأدوار السابقة إلى جانب إدارة شؤون المسلمين على مستوى الأمة وقيادة الدولة؛ بمعنى أن تكون للفقهاء - من حيث المبدأ - جميع صلاحيات الإمام المعصوم (عليه السلام).

وقد شرح المؤلف أدلة الإمام الخميني (رضي الله عنه) على الولاية العامة؛ من نصوص، وضرورات العقل، ورأى في ذلك معنى للأصالة التي تجسدت في الإمام؛ وذلك لأنه استعاد بنظرية الولاية العامة للفقهاء معنى القيادة النبوية بأبعادها المختلفة، واسترجع دورها.

لقد بحث الإمام موضوع الحكومة الإسلامية في دروسه على طلابه في النجف الأشرف، ولما نجح في ثورته دعا إلى تجسيد النظرية، فكانت أطروحة الجمهورية الإسلامية هي التجسيد العملي لمشروع الحكومة الإسلامية.

وفي هذه الأطروحة - أيضاً - يبرز بعدا الأصالة والتجديد: فعنوان الجمهورية فيه انفتاح على أشكال الحكم المعاصرة؛ لأن الشكل في هذا المجال لا يعدّ منزلاً من عند الله، بل هو من جملة النظم الإدارية والهيكلية التي يمكن الاستفادة فيها من تراكم خبرات العقلاء وتجارب البشرية، والجزء الآخر «الإسلامية» فيه تأكيد على أصالة الدولة؛ وأتمها تحكم بالإسلام، وتستند إلى أصوله العقديّة وثوابته التشريعية؛ كما جاء في المادة الثانية من دستور الجمهورية الإسلامية.

وفي التمسك بالعنوان الإسلامي، يؤكّد الإمام الخميني (رضي الله عنه) رفضه لمقولات غريبة تثار في هذا المجال؛ كالديمقراطية المطلقة، وإن كان الإمام لا يرى بأساً بالديمقراطية، لكن مع تقييدها بتعاليم الإسلام. ففصول دستور الجمهورية الإسلامية عكست هذا التوجّه الشعبيّ لما أقرّت بتساوي الجميع في الحقوق وأمام القانون وتمتّع الجميع بالحقوق الإنسانية والسياسية والاقتصادية والثقافية مع مراعاة المعايير الإسلامية<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: قاسم، الإمام الخميني - الأصول والتجديد -، م.س، ص ١٣٠.

وأصرَّ الإمام على أن تكون الجمهورية الإسلامية خياراً للشعب، لا يفرض عليهم من فوق، فتمَّ استفتاء الشعب الذي أعطى الموافقة بنسبة ٩٨,٢٪، وبناءً عليه تمَّ الإعلان الرسمي عن إقامة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الأول من نيسان ١٩٧٩ م.

ويمنح الدستور الذي استفتي عليه الشعب -أيضاً- حقَّ الحسم في القضايا الكبرى؛ فهو الذي يحسم مسألة شكل الحكم، وينتخب أعضاء مجلس الشورى، وينتخب رئيس الجمهورية، كما ينتخب أعضاء مجلس الخبراء الذين من جملة مهامهم تعيين القائد. وهكذا نرى للشعب سلطته حتى في تعيين الوليِّ الفقيه، وإن بشكل غير مباشر، فهل نجد هذه الصلاحيات حتى في أكثر الديمقراطيات الغربية تطوراً؟!

جاء في المادة السادسة من دستور الجمهورية الإسلامية: الشعب هو مصدر السلطات يمارسها عن طريق الانتخابات، انتخاب رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الشورى الإسلامي والمجالس المحليَّة الإسلامية وما شابه، أو عن طريق الاستفتاء العام بالنسبة إلى الحالات التي ينصُّ عليها الدستور في بقية موادّه<sup>(١)</sup>.

وكما كان خطر الخروج من ثوابت الدين وأصوله قائماً بإعطاء مجلس الشورى حقَّ التقنين، استحدث الدستور الإيراني آلية للمراقبة والتصويت تتمثل في مجلس صيانة الدستور؛ من أجل ضمان مطابقة تشريعات مجلس الشورى للأحكام الإسلامية بقيام الجمهورية الإسلامية في إيران التي تجمع في بنيتها القانونية ومسارها السياسي من ثوابت النصِّ الديني وسلطة الشعب وحقّه في إدارة شؤونه. وهذا ما ينسجم تماماً مع ما يطرحه الإمام الخامنئي عليه السلام في أدبياته لمفهوم السلطة الدينية الشعبية.

### ثالثاً: إدارة الدولة وتكريس الاستقلالية وعدم التبعية:

هذا المحور الثالث للقراءة؛ وهو يجمع بين الفصلين الثالث والرابع من الكتاب؛ وذلك روماً للاختصار من جهة، ومراعاة للوحدة الموضوعية بين الفصلين.

إنّ الاستقلال ركن أساس في رؤية الإمام لإدارة الدولة، فلا دولة حقيقية بدون استقلال، ولا حرّية حقّة للشعب إن كان يتبع هذا المعسكر أو ذاك.

واستناداً إلى هذه الروح الاستقلالية، انطلقت حركة الإمام الخميني (رضي الله عنه) في مواجهة الشاه، فما دام الطغاة يحكمون بلاد المسلمين، فلا استقلال لهم؛ لأنّ أولئك الطغاة رهنوا مصير بلادهم وشعوبهم بالاستكبار. ومن هنا، استعرض المؤلّف مفاصل مهمّة من صراع الإمام مع الشاه ومعركته الطويلة من أجل إسقاطه واستعادة استقلال الشعب الإيراني، وانطلق الإمام في حركة تغيير الأفكار، ورسخ في الأذهان أنّ الثورة الإسلامية كفيلة بتحقيق الاستقلال والحرّية، وأنّ جوهر الاستقلال هو الاستقلال الفكريّ والمعنويّ.

في الفصل الثالث استعرض المؤلّف مواقف عديدة واجهتها الثورة الإسلامية في إيران، حرص الإمام في كلّ محطة منها على أن يعزّز توجّه الجماهير نحو الاستقلال وعدم التبعية والخضوع لإملاءات الشرق والغرب؛ كحادثة صحراء طبس والتدخل الغيبيّ، والحرب العراقية الإيرانية، والحصار الاقتصاديّ... وهو في كلّ ذلك يعزّز إيمان الشعب بكرامته، ويقوّي ارتباطه بالله - عزّ وجلّ -، ويصعّد من روح الصبر والثبات عنده؛ مستلهماً من ثورة الإمام الحسين (عليه السلام) ومن عاطفة عاشوراء وفكرها كلّ طاقات التعبئة والتحفيز.

وفي الفصل الرابع استعرض المؤلّف بعض الأحداث التي وقعت في مسار الثورة؛ ليؤكّد على منهج الإمام الاستقلاليّ الأصيل في إدارة الدولة. ومن هذه الأحداث:

- تأسيس حرس الثورة الإسلامية، وتأييد الإمام الشديد لهؤلاء الشباب وشعاره «ليتني كنت أحد أفراد الحرس».

- مراعاة حقوق الطوائف والأقليات الدينية في إيران، ومنها الطائفة اليهودية.

- حقّ الاختلاف وقبول الاجتهادات المختلفة والأفهام المتنوّعة للأحكام ما دامت هذه الاجتهادات لا تخضع للأهواء والاستنسايبية.



- اغتيالات الرموز الدينية والسياسية وطرق مواجهتها.

- إقالة بني صدر.

- إقالة الشيخ منتظري.

- قبول القرار ٥٩٨ بإيقاف الحرب مع العراق.

وفي مواجهة كل هذه الوقائع والتحديات لم يغفل الإمام الخميني عليه السلام عن تذكير الشعب الإيراني بأنّ تضحياته ونجاحه في المحافظة على الجمهورية الإسلامية من العناصر المهمة للتمهيد لظهور الإمام المهدي عليه السلام، وأنّ الجمهورية هي دولة الحجّة عليه السلام التي لن يهدأ لها بال، ولن يستقر لها قرار؛ حتى ترتفع راية العدل العالمية خفاقة تبشّر بمجتمع العدل العالمي.

رابعاً: قضايا وطروحات في فكر الإمام الخميني عليه السلام:

في هذا المحور من القراءة جرى المزج بين الفصلين الخامس والسادس من الكتاب؛ للسببين السابقين في المحور الثالث، بل هنا تتجلى الوحدة الموضوعية بين الفصلين بشكل أوضح. وقد حلّل المؤلف في هذين الفصلين قضايا في ضوء آراء الإمام؛ وهي:

#### ١. الوحدة الإسلامية:

فالإمام الخميني عليه السلام من رواد هذه الوحدة، ولطالما نادى بنبذ الفرقة، ودعا إلى تجسيد الوحدة عملياً، معتبراً أنّ الذين يثرون النعرات المذهبية هم أعداء للدين، وأنّ الوحدة تكليف المسلمين ومسؤوليتهم الشرعية؛ حيث يقول: «إننا اليوم مكلفون أيّاً كان الذي نرتديه أو العمل الذي نمارسه؛ بتجنّب اختلاف الكلمة، والحرص على الوحدة الإسلامية التي يوصي بها الكتاب والسنة على الدوام، وأن نجعل كلمة الحق هي العليا، وكلمة الباطل هي السفلى»<sup>(١)</sup>.

وأكد الإمام على أنّ الأعداء الحقيقيين للأمة هم القوى العظمى، وخصوصاً الولايات

(١) قاسم، الإمام الخميني - الأصالة والتجديد -، م.س، ص ٣٠٣.

المتحدة الأمريكية المتحدة ورببيتها إسرائيل.

## ٢. المرأة ومكانتها:

حيث استعرض المؤلف بعض مواقف الإمام وأقواله في موضوع المرأة، وكيف جسّد في ذلك كله نظرة الإسلام الأصيل.

## ٣. الشباب ومنطق التغيير:

عرض المؤلف موقف الإمام الإيجابي من تحفّز الشباب المؤمن واندفاعاته في بناء الثورة والدولة، وحرصه على ترشيد هؤلاء الشباب وتوجيههم أخلاقياً وتربوياً نحو تزكية النفس وتهذيبها والسمو بها نحو الكمال.

## ٤. فلسطين والقدس:

بيّن المؤلف مواقف الإمام المبدئية من قضية المسلمين الأولى «فلسطين»؛ ومنها وقوفه موقفاً شديداً من المتعاملين مع إسرائيل، ورفضه لإتفاقية كامب ديفيد، واعتباره أنّه لا يوجد أمر أكثر وجوباً على المسلمين من الجهاد والدفاع لاستعادة فلسطين، وإعلانه يوم القدس العالمي يوماً عالمياً في المواجهة بين المستضعفين والمستكبرين، وتأكيده الدائم على أنّ القضية الفلسطينية هي القضية المركزية، وأنها البوصلة التي تؤشّر على اتجاه الصراع.

## ٥. الحج وبراءة المشركين:

حيث يؤكّد الإمام على الأبعاد السياسية لفريضة الحج، وضرورة التبرّي من المشركين والطُّغاة والظالمين، وأنّ الحج دون براءة حجّ بلا روح.

## ٦. الحوزة والجامعة:

من خلال التأكيد على ضرورة تحقيق التكامل المفقود بين العلم والتزكية، بين المعرفة والأخلاق، وبالتالي تهيئة المجتمع لنهضة حقيقية.

## ٧. الاستضعاف والاستكبار:

وهي من العناوين والثنائيات التي ركّز عليها الإمام الخميني عليه السلام كثيراً، واعتبر أنّ الصراع عبر التاريخ تحكمه هذه الثنائية.

## ٨. عناوين تعبوية:

استعرض المؤلف عدّة تسميات استخدمها الإمام قاصداً منها التعبئة:

- الشيطان الأكبر: لقب للولايات المتحدة الأمريكية.
- تسمية يوم القدس العالمي (آخر جمعة من شهر رمضان).
- يوم الحرس (ولادة الإمام الحسن عليه السلام).
- يوم المستضعفين (ولادة الإمام الحجّة عليه السلام).
- يوم المرأة المسلمة (ولادة السيّدة الزهراء عليها السلام).
- أسبوع الوحدة الإسلاميّة (أسبوع ولادة النبي صلى الله عليه وآله).

## خامساً: الإمام الخامنّي عليه السلام امتداد لخطّ الإمام الخميني عليه السلام:

وُفق المؤلف في تخصيص الفصل الأخير من الكتاب لبحث متابعة امتداد مدرسة الإمام الخميني عليه السلام وتجلياتها في واقعنا المعاصر والمعيش، فتحدّث عن هذا الامتداد وبرّره قائلاً: يشكّل الإمام الخامنّي عليه السلام الامتداد الطبيعيّ للإمام الخميني عليه السلام؛ فهو الذي نهل من نعيمة وتولّى المواقع الأولى في قيادة الثورة والدولة، وكان محلّ تقدير الإمام الخميني عليه السلام وثقته، وهو الذي عبّر عن رأيه فيه مرّات عديدة<sup>(١)</sup>.

ومن جهة يرى الكاتب أنّ الإمام الخامنّي عليه السلام أنّ الإمام هو المعلّم الفدّي في عصرنا الحاضر، وأنّه أفضل شاخص وقدوة لنا؛ وهو استحقّق هذه المكانة (الامتداد الطبيعيّ

(١) انظر: قاسم، الإمام الخميني - الأصالة والتجديد -، م.س، ص ٣٧٩.

لخط الإمام الخميني (عليه السلام) من استيعابه الشامل وفهمه العميق لهذه المدرسة. ويستعرض الكاتب أصول هذا الخط في منظور الإمام الخميني ويلخصها في أحد عشر بنداً:

- الصمود في مواجهة نفوذ القوى الأجنبية.
  - الاهتمام بالتعبّد والعمل الفرديّ.
  - إعطاء الأهميّة لقدرات الشعب.
  - الإصرار على وحدة المسلمين.
  - الإصرار على إيجاد علاقات الصداقة مع الدول.
  - الإصرار على تحطيم حاجزَي التحجّر والالتقاط في الفهم والعمل الإسلاميّ.
  - اعتبار إنقاذ المحرومين وتأمين العدالة الاجتماعيّة أمراً محورياً.
  - التوجّه الخاصّ للصراع مع الكيان الغاصب للقدس وفلسطين، ومع النظام الصهيونيّ.
  - حفظ الوحدة الوطنيّة.
  - الحفاظ على شعبيّة الحكومة، وإيجاد الرابطة مع الشعب، والمحافظة عليها.
  - التأكيد على إعادة إعمار البلاد.
- ويتمسك الإمام الخميني (عليه السلام) في قيادته للثورة على ثنائيّة أكد عليها الإمام الخميني (عليه السلام)؛ وهي: أصوات الشعب من جهة، واحترام القوانين من جهة أخرى.

### تقويم الكتاب:

في خاتمة هذه القراءة للكتاب، لا بدّ من الإشادة بجهود المؤلف في بلورة رؤية متكاملة لخط الإمام الخميني (عليه السلام) ومسارات هذا الخط؛ نظرياً وعملياً بين حدّي الأصول والتجديد، ولكن هذا العمل - مثل أيّ جهد بشريّ - لا يخلو من نواقص. وفي هذا السياق يمكن إيراد التوصيات الآتية:

١. غلب على الكتاب المادة المَقْمِشَة، خصوصاً من أقوال الإمام وخطاباته؛ بما قلص مادة التحليل العلمي، وانحسرت مهمة المؤلف في أغلب الأحيان واقتصرت على الربط بين الأقوال والشواهد، وقد أثر هذا على عمق الطرح.

٢. غطّى الكتاب موضوعات كثيرة وعناوين عديدة يحتاج كلّ منها إلى بحث مستقلّ؛ ما منح الدراسة انتشاراً أفقيّاً واسعاً وتفرّعاً إلى تفاصيل كثيرة يصعب على القارئ أن يمسك بها، أو أن يلامس معها الوحدة الموضوعية، وكان ذلك على حساب الانتشار العمودي؛ أي العمق وقوة الاستدلال والنقاش.

٣. من الفصل الثالث إلى الفصل السادس يشعر القارئ بتحوّل في توجه المؤلف، فكأنّ همّة غدا دراسة بعض القضايا في فكر الإمام دون الإلحاح على ثنائية الأصالة والتجديد.

٤. في الفصل السابع لم يعمّق المؤلف البحث لتأكيد الامتداد لخطّ الإمام في شخص الإمام الخامنئي عليه السلام، وكانت المعالجة عابرة والاستنتاجات سريعة.

٥. لم يكتب المؤلف خاتمة لكتابه يورد فيها استخلاصات البحث ونتائجه النهائية، ولكن إذا تنازلنا واعتبرنا الفصل السابع خاتمة؛ يكون ذلك على خلاف شكليات الكتابة العلمية وقواعد منهجية كتابة البحث العلمي.

إنّ هذه التوصيات لا تنقص من قيمة الكتاب، فلعلّ النزعة الخطابية التعبوية لسماحة الشيخ نعيم قاسم قد تغلّبت على نزعة الأكاديمية العلمية.

ويبقى خطّ الإمام -عموماً- وإشكالية الأصالة والتجديد في فكره -خصوصاً- بحاجة إلى بحوث ودراسات متجدّدة.